

نقد عتقة وهدية ولم يفتضا باقراره نصا وتقدم
حكم اقراره مطلقا وسنفيه في الحجر ويصح اقراره
صبي انه بلغ باخذه أو بلغ عتقا وله يقبل بين
اله بيعة وان اقر بماله وقال بعد بلوغه لم اكن
حين اقر بالمعالي يقبله وان اقر من شرك
في بلوغه ثم انكر البلوغ مع الشرك صدق ببلوغه
وان ادعى جنونا لم يقبل اله بيعة ويصح
اقراره بغيره وان اقر لو اقرت لم يقبل اله
بيعة الواجبة له من اقرته من قبله لم تقبل
ولزمه الرجعية له باقراره نصا وان اقرت
ادناه من اقره لم يصح اله ان يعيم بيعة باخذه
نصا او اسقاطه وكذا حكم كل دين ثابت على
وارث ويصح اقراره باخذه من اجنبي
وان اقر لو اقرت واجنبي صح لله جنبي وان
اقر لو اقرت فصار عند الموت غير وارث
لم يصح اقراره اي له يلزم له انه باطل ذكره
في الفروع وغيره وان اقر عتقا بقبضها
في النكاح صح ويتبع به بعد المنقذ نصا
ويكون طلب الدعوى منه ومن سيده جميعا
وعلى قول ابي الخطاب من العتق فقط
وليست للمعتق بالعود الموقوف عليه رقبته

او

او مال وان اقر بمد على عبده بما يوجب
قبضه لم يصح مطلقا وان اقر غير ما ذكروا
له بماله او بما يوجبه او بما ذكروا له ياله يقبل
بالتجارة فكسحور عليه يتبع به بعد عتقه نصا
وما صح اقرار العبد به فهو صحيح فيه واله فيه
وان اقر مكاتب بخباية تخلقت بزمنه وبرقبته
وله يقبل اقراره بغيره بملكه وان اقر بغير
لعبد او عبدا غير مكاتبه لم يصح
وان اقر انه باع عبده نفسه بالثمن فصدقة
لزوم له ان انكر ويحلف ويعتق فيما وان
اقر لمسجدا معتبرا او طريقا ويحلف صح مطلقا
وان اقر له بغيره لم يصح وقيل يصح كقولك
بسيها وله يصح لداره مع السبب وان اقر
بولد امته لانه ابنه ثم مات ولم يبين هل
انت به في ملكه او غيره لم تقرب ام ولد
اله بغيره وان اقر بتسبي ولد صفيق
او محبوت مجهول النسب او باب او زوج
او مولد اعنته فكل اقراره ولو اسقط به
وارثا مبرورا فلا يملك صدقة ولم يوضع به
سب الفسرة وصدقة المقر به او كان مدينا
اله الولد الصفيق والمحبوت فله بشرط